المحاضرة التاسعة (المرأة والتنمية الاجتماعية)

المقدمة

تهتم الامم المتحدة بحكم قرار انشائها ليس فقط بالعمل على حفظ السلام في العالم ، بل تهتم ايضا بالتعاون الدولي في محيط التربية والثقافة والعلوم والزراعة والصحة ورعاية الطفولة والامومة والعمل والقوى العاملة والتنمية الصناعية والهدف من هذا كلة :- هو العمل على رفاهية الانسان في أي موقع دون تمييز ديني او عنصري ، فالهدف الواضح الوصول الى مستوى افضل للمعيشة ، وقد لوحظ خصوصا في الدول النامية في الكثير من المشروعات الاجتماعية والاقتصادية تركز اهتمامها على الرجال او الاولاد في سن الطفولة او الشباب من الذكور

ثانيا: تطور الاهتمام بالمرأة في خطط التنمية :

ولم تنال الفتاة او المرأة حتى الان العناية الواجبة في خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، كما لوحظ ان المرأة في كثير من بلاد العالم النامية لم تأخذ حقوقها السياسية والاجتماعية بالكامل مما يتطلب جهدا قوميا وجهدا على المستوى العالمي لمعاونه المرأة في الحصول على هذه الحقوق .

واذا علمنا ان المرأة ذاتها تكون نصف المجتمع البشري تقريبا ، امكننا ان نقدر اهمية اشتراك المرأة في مشروعات التنمية والرعاية الاجتماعية ليس فقط كمستقبلة للخدمة ، بل كمنفذة لبرامج الخدمة ذاتها تخطيطا وادارة واداء وبغير هذا لا يعمل المجتمع الا بنصف قوته البشرية المتاحة وبالتالي لا يستغل كل طاقاته للوصول الى مجتمع الرفاهية والرخاء ومن اجل هذا كله وتأكيداً الدور للمرأة كعامل قوي من عوامل التغيير الاجتماعي وتأكيدا لدورها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

، فكرت الامم المتحدة في جعل عام ١٠٧٥ عاماً للمرأة تدرس فيه مشاكلها على المستوى القومي والدولي والمعوقات التي تحد من انطلاق نشاطها ومن مشاركتها للرجل في البرامج التي تستهدف تغيير اتجاهات الافراد والجماعات وتحقيق الخدمات اللازمة لهم ، واثارة الراي العام على مستوى الدول الاعضاء وعلى مستوى المجتمع الدولي تجاه مشاكل المرأة عموماً وكفالة حقوقها وتحديد واجباتها نحو اسرتها ووطنها وبهذا كله يمكن ازالة المعوقات التي تحد من الطاقة النسائية للعمل بغية الوصول الى حياة افضل وقد شاركت مصر بجهود كبيرة في الاحتفال بهذا العام سواء على المستوى السياسي او المستوى الاجتماعي .

نخلص مما سبق : ان المرأة التي تشكل نصف المجتمع ، وتعتبر عاملا هاما من عوامل احداث التنمية وابعادها في هذا المجال : يعني ان يعمل المجتمع بنصف طاقته .

الا ان هناك على اية حال ضرورة متزايدة بالنسبة للنساء للحصول على عمل مريح وقد يؤدي هذا الى الحد من قدرة المرأة على المشاركة بنشاط فعال في عمليات التنمية ، كما ان هناك معوقات اخرى يمكن ان تشير اليها دون ، فالاتجاهات السائدة في المجتمع وخاصة بين الاجيال القديمة تمثل عقبة خطيرة ن فالتقديم عادة يقاوم الموائمة مع التغيير ، هذا بالإضافة الى المعتقدات التقليدية التي قد تعوق عملية التنمية وقد تمنع حق تطبيق الاجراءات الضرورية لتحسين مستويات المعيشة .

وجدير بالذكر انه نظرا لعوامل سياسية واقتصادية واجتماعية معينه في هذا الجزء من العالم لم تنل النساء الفرصة لممارسة القيادة لفروق كثيرة ، الا انه خلال العقود القليلة الماضية نالت المرأة فرصا متكاملة مع الرجل ، الا انه من الواضح والمنطقي ان يمر وقت طويل نسبياً ، قبل ان تظهر اثار هذا الاتجاه ، وقد انعكس بالطبع ليس فقط في مدى اسهام المرأة في الحياة العامة ، بل ايضاً في مدى وضعها في الادوار الرئيسية والقيادية .

وتعتبر هذه الظاهرة صحيحة حتى في المنظمات الدولية ، فمن النادر ان تجد فيها القيادات النسائية التي تحتل المناصب الهامة في تلك المنظمات ، كما انه نظرا لظروف اقتصادية واجتماعية تقوم المرأة في المجتمعات الريفية بأنشطة تستنفذ

كل وقتهم وتعوضها عن المشاركة في انشطة التنمية المنتظمة ونستطيع ان نذكر الى واجبات المرأة في البيت والحقل ، حجم الاسرة الكبيرة الذي يتطلب جهدا كبيرا وضخما لإعاشتها

ثالثا: أهمية دور المرأة في التنمية :

والواقع ان النساء في المجتمعات التقليدية محرومات من حقوقهن وفرصهن للمشاركة في الجهود الخاصة بتحسين المعيشة ، كما ان هناك حقائق اساسية تقود تفكيرنا عند التحدث عن دور المرأة في التنمية :-

- الأولى : إن المرأة تكون نصف المجتمعات عادة ولا يمكن أن تتم التنمية عن طريق الرجال فقط ومعنى هذا ضياع نصف الجهود التي يمكن ان يبذلها مجتمع من المجتمعات للوصول إلى أهداف التنمية .
- الثانية : لا يمكن اعتبار المرأة مستقبلة لخدمات التنمية فقط لأنها بجانب ذلك العنصر هام من عناصر التغيير .
- الثالثة : تمكيناً للمرأة من الاضطلاع بدورها كاملاً في التنمية يجب ان تواجه أولاً المعوقات التي تمنعها من المشاركة الايجابية في تنمية المجتمعات المحلية ثم نبحث مع ذلك العوامل التي تشجعها على هذه المشاركة .

رابعا: دور المرأة في المشاركة الفعلية في عمليات تنميه المجتمعات المحلية :

١- وجوب احداث تعديلات في الجهاز الاداري للدولة: لابد من ان تتكون هنالك وزاره مسئوله عن التنمية وهناك يمكن ان تكون وزاره الشئون الاجتماعية هي الجهة المنوط بها هذه المسئولية بعد تغيير أسمها بحيث تصبح وزاره الرعاية والتنمية الاجتماعية .
٢- تدريب القيادات النسائية على مستوى الريف والحضر ومن المهم جدا ان يتم تدريب القيادات النسائية على مستوى القرية و المدنية طبقا لمعيار معين من الاختيار .
٣- يجب اعاده النظر في التشريعات الخاصة بوضع المرأة وقوانين توظيف المرأة وذلك لإزاله العوامل المعوقة التي قد تسد الطريق امام تقدم المرأة وهنا يجب التعجل بإصدار تشريع الأسرة.
٤- تعتبر الجمعيات والمؤسسات الاجتماعية الخاصة منفذا طبيعيا لجهود المرأة في التنمية ويجب تشجيع قيام هذه المنظمات وازاله الثغرات في القانون رقم ٣٢لسنه ١٩٦٤بما يسمح بأطلاق هذه الطاقات لخدمه اغراض التنمية .
٥- لكثير من الجمعيات والمؤسسات النسائية التطوعية في المناطق الحضرية دور قيادي في العمل الاجتماعي .
٦- هناك احتياج كبير لبرامج التعليم غير الرسمي للفتيات والامهات اللاتي تخلفن عن التعليم .
٧- يجب ان نؤكد على دور الاعلام بما فيه جميع اشكال الاتصال لتنوير الرأي العام والمرأة على وجه الخصوص.
٨- يعتبر عقد الندوات والمؤتمرات النسائية والطبقات الدراسية على مستوى العربي لمناقشه دور المرأة في برامج التنمية امر هام لتوجيه الرأي العام .
٩- يجب تدعيم البحث العلمي في مجالات التنمية المتكاملة وهنالك حاجه لمعرفه كافه العوامل الاجتماعية والثقافية والسكانية والاقتصادية التي تشجع او تعوق المرأة عن الاشتراك في التنمية.
١٠- للأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة دور كبير في توجيه نظر الحكومات الى موضوع التنمية عموماً واشراك الاهالي في احداث التغيير المطلوب ، ويمكن التوصية ببذل جهود اكبر في مجالات التعاون الدولي وعلى سبيل المثال :-

- المعاونة في تطبيق برامج تدريبية للنساء على جميع المستويات مع التركيز على النساء الريفيات .
- تشجيع المعاهد المتخصصة والجامعات على اجراء بحوث تطبيقية التي يمكن الاسترشاد بنتائجها في العمل في المستقبل .
- المعاونة في عقد المؤتمرات وحلقات البحوث على المستويات الاقليمية والدولية
- انشاء مركز للوثائق العلمية المتصلة بالتنمية .

وجدير بالذكر ان الاستراتيجية الدولية للتنمية في السبعينات التي وافقت عليها الجمعية العامة للأمم المتحدة ، قد وضعت برنامج متكاملا للعمل القومي والدولي للتنمية ، ولا تخلو هذه الاستراتيجية من الاشارة الى اهمية تنمية الموارد البشرية وخصوصاً الشباب والمرأة - بمعنى ان الموارد البشرية لا يمكن تنميتها باستقبال الخدمات فقط ولكن بالممارسة والاشتراك في ادائها وهذا التحدي الذي يجب ان نواجه .

- المشكلات الصحية .
- الخدمات الاجتماعية
- المشاركة
- وسائل الاعلام والدور الذي يجب ان تقوم به
- البحوث الاجتماعية .

وقد اوصى المؤتمر بما يلي :-

١- ان تقوم الامم المتحدة بإعلان العقد ١٩٧٥-١٩٨٥ عقد الامم المتحدة للمرأة والتنمية للتأكد على اهمية العمل من جانب الهيئات الدولية والقومية لصالح المرأة خلال هذه العشر سنوات بما يحقق اهداف المؤتمر .

٢- ان يتضمن برنامج العمل ان يتحقق خلال خمس سنوات الاولى من هذا العقد ما يلي على الاقل :-

- هبوط نسبة الامية بين النساء
- التوسع في التدريب المهني على المهارات الاساسية بما فيها متطلبات الزراعة .
- المساواة وتكافؤ الفرص امام البنين والبنات في القبول في مدارس المرحلة الاولى .
- انتشار الخدمات الاساسية في المجتمعات الريفية واعداد القوى البشرية اللازمة لإدارتها .

خامسا: العام العالمي للمرأة :

عقد المؤتمر العام العالمي في مدينه مكسيكو ١٩٧٥ وكان شعاره المساواة والتنمية والسلام وقد عقدت خلاله عدة حلقات للبحث في دور المرأة في التنمية ، كما اشتمل جدول الاعمال على اثنى عشر بنداً تستهدف تقويم الاتجاهات القائمة والتغييرات التي استحدثت في دور المرأة والرجل في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وكذلك المعوقات التي تقف حائلاً دون قيام المرأة والرجل بدورهم ومسئولياتهم في التنمية كعنصرين يكمل احدهما الاخر .

وقد نوقشت مسائل هامة وعلى وجه التحديد :-

- المرأة الريفية المتخلفة .
- التعليم والتدريب .
- العمالة
- السكان
- اصدار التشريعات اللازمة لحصول المرأة على حقوقها السياسية والمدنية بما يتعادل مع الرجل
- الاعتراف بقيمة المرأة الاقتصادية في البيت وخارجه خصوصاً في قطاعي الخدمات والانتاج .
- تنفيذ برامج التعليم الرسمي وغير الرسمي وبرامج التعليم للإعداد للحياة .
- الاهتمام بمنظمات المرأة كإجراء مؤقت يقوم بنفس الدور الذي تهتم به المنظمات الثقافية والفنية والتعليمية للرجال .
- الاهتمام بتكنولوجيا الريف ولصناعات المنزلية والريفية والبيئية ودور الرعاية النهارية للطفولة والآلات والتجهيزات المنزلية الصغيرة .
- انشاء جهاز حكومي يتولى متابع تنفيذ هذه المقترحات على ان يشارك فيه ممثلون عن جميع الوزارات المعنية بتنمية المرأة.

سادسا: خطة عمل لتطوير دور المرأة في التنمية :

أ- حتى يمكن رفع مستوى تدريب المرأة وتزويدها بالمهارات المختلفة ويحتاج ذلك للتدريب المستمر وتطبيق برامج التعليم الرسمي وغير الرسمي.

ب- الاقلال من التحامل على المرأة واتهامها بالجمود والرجعية والفشل وهذا يتطلب تغيير اتجاهات الناس وهنا تظهر أهمية وسائل الاعلام .

ويجب ان تشتمل الخطة على ما يلي :-

١- سياسة واضحة لاندماج المرأة في خطة التنمية القومية .
٢- التزام واضح بتنفيذ هذه السياسة من جانب السياسيين وصانعي القرار والمخططين ورجال القانون والاداريين .
٣- بنك للمعلومات عن المرأة يسجل كل ما لدينا من احصائيات وبيانات وارقام عن المرأة وجهودها .
٤- جهاز تخطيطي يتولى اعداد الخطط اللازمة على ضوء الواقع الفعلي .
٥- مجموعه من الاجهزة التنفيذية القادرة على التحرك والتنفيذ متحررة في ذلك من قيود البيروقراطية مع وضع التمويل الكافي تحت تصرف هذا الجهاز ويتطلب ذلك كله :-

١- انشاء جهاز على اعلى مستوى ممكن تلحق بوزارة التخطيط ويمثل فيها جميع الاجهزة المعنية بشئون المرأة كالشئون الاجتماعية والصحية والتعليم والزراعة والقوى العاملة والثقافة والاعلام .

٢- ويجب التركيز على مجموعه من التفصيلات الهامة :/-

- العناية بمحتويات الكتب والبرامج الدراسية بما يسمح بتعديل مفهوم المساواة بين المرأة والرجل .
- مشاركة المرأة في صنع القرار .
- العناية بتدريب المرأة في مختلف القطاعات مع العناية بقطاع المرأة الريفية .
- الاهتمام بالمنظمات النسائية .
- تدعيم لجنة المرأة بالجامعة العربية .
- يجب الا تضيع اهتمامات المرأة وجهودها عند حد الحقوق السياسية وحدها لان الحقوق الاجتماعية اهم بكثير من ذلك .